مجلة أرابخا للدراسات التاريخية والآثارية والأنثروبولوجية
العدد الأول/ المجلد الأول حزيران ٢٠٢٦
IRAQI Academic Scientific Journals

معلومات الباحث

الباحث الاول

الاسم: م.م. نورا نجاة حسين

الجامعة : كركوك

الكلية: التربية للعلوم الانسانية

القسم: التاريخ

البلد: العراق

البريد الالكتروني:
nora@uokirkuk.edu.iq

الهاتف: ٠٧٧٢٥٠١٨٠٦٧

الباحث الثاني

الاسم :

الجامعة :

الكلية:

القسم:

البلد:

البريد الالكتروني:

الهاتف:

تاريخ الاستلام:٢٠٢٥/٨/٢٧

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٩/٢٩

تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٥/٢٦

الكلمات المفتاحية: (تركيا – حزب العدالة والتنمية – المرأة – اردوغان – المساواة)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة كركوك – كلية التربية الاساسية

عنوان البحث

المرأة في برامج حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

ملخص البحث

تأسس حزب العدالة والتنمية في ٢٠٠١ م وتولى السلطة عام ٢٠٠٢م ، شهدت تلك المدة اضطرابات سياسية واقتصادية حادة في تركيا ، إذ كان يواجه "قضية المرأة"، وهي إرث من عصور سابقة، وتتجلى المشاكل المتعلقة بالمرأة، عالميا وداخليا، في دوامة من القضايا المتعلقة بالأسرة والتعليم والعنف وضعف المشاركة في آليات صنع القرار وحقوق الإنسان وعدم المساواة بين الجنسين. في هذا السياق، تشكل قضايا مثل الوضع القانوني للمرأة، والمشاركة السياسية والعنف ضدها، وممارسات الحكومات المحلية ضدها، وحقوق الإنسان، ونقطة انطلاق حزب العدالة والتنمية وقيمه والإجراءات اللازمة بشأن هذه القضايا.

IRAQI Academic Scientific Journals
Journal of ARAPKHA for Historical, Archaeological and Anthropological Studies
Number (1)/ Volume (1) May 2026

Researcher Information

First Researcher
Name: Assistant Lecturer. Noora Najat Hussein
University: Kirkuk
College: Education of Human Sciences
Department: History
Country: Iraq
Email: nora@uokirkuk.edu.iq
Phone: 077025018067

Second Researcher
Name:
University:
College:
Department:
Country:
Email:
Phone:

Receipt Date: 27/ August / 2025
Acceptance Date: 29/ September / 2025
Publication Date: 26/ May / 2026

Keywords: (Türkiye - Justice and Development Party - Women - Erdogan - Equality)

Ministry of Higher Education and Scientific Research - University of Kirkuk - College of Basic Education

The Title

The woman in the Justice and Development Party programs (2002-2007)

Abstract

The Justice and Development Party was founded in 2001 and came to power in 2002. During that period, Turkey witnessed severe political and economic turmoil, as it faced the "woman issue," a legacy from earlier eras. The problems related to women, both globally and domestically, manifest in a spiral of issues concerning education, employment, health, violence, weak participation in decision-making mechanisms, human rights, and gender inequality. In this the legal status context, issues such as of women, political participation, violence against them, practices of local governments toward them, human rights, and the Justice and Development Party's founding principles, values, and necessary measures regarding these matters take shape.

المقدمة

وجدت الدراسة أن تركيا شهدت خلال حكومات حزب العدالة والتنمية تحولاً إيجابياً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بقضايا المرأة، ويمكن رؤية أبرز علامات هذا التحول النموذجي في الإصلاحات التي أجريت خلال حكومة حزب العدالة والتنمية، مثل تطبيق لوائح مهمة تضمن المساواة بين الجنسين، والخطوات المتخذة لتحسين الوضع التعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وإدراج مفاهيم في النظام القانوني لصالح المرأة في حقوق الإنسان والمساواة والتمييز الإيجابي، والقضاء على التمييز بين الجنسين في مكان العمل، وزيادة فرص العمل من خلال التحسينات القانونية، ودعم رائدات الأعمال، وميز قانون العقوبات التركي الجديد (TCK) بين فئات الجرائم وأدخل أحكاماً جنائية جديدة، وشدّد العقوبات على بعض المسائل، وإنشاء وزارة مسؤولة عن شؤون المرأة والأسرة ومحاكم الأسرة، وزيادة معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ورفع الحظر المستمر على الحجاب في المؤسسات العامة والمدارس.

قسم البحث الى عدة محاور، يبدا بالمقدمة والمحور الاول يتناول المرأة قبل وصول الحزب العدالة والتنمية الى السلطة ، و جذور حزب العدالة والتنمية .اما المحور الثاني التي تضمن توجهات حزب العدالة والتنمية للمساواة بين الجنسين، والاسرة ، اما المحور الثالث تناول الحجاب ، والمشاركة السياسية للمرأة في برامج الحزب العدالة والتنمية . وفي نهاية البحث كانت الخاتمة ثم قائمة بأهم المراجع التي اعتمدنا عليها في كتابة البحث.

المحور الاول

أولا : المرأة قبل وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم

أثيرت قضية حقوق المرأة في تركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، إذ كان يمارس على المرأة أشكال مختلفة من الضغط والحرمان، فمشاكل المرأة في تركيا كانت تتلخص بتعرضها للعنف المنزلي . منذ عام ١٩٠٨ م، ثم بدأت المرأة التركية بالمطالبة بحقوقها في المجالات المهنية والسياسية ، وأسست مجموعة من النساء أول حزب " حزب النساء الشعبي " عام١٩٢٣ م، تحت قيادة نازيحة محي الدين، وجاءت فكرة إنشاء هذا الحزب اعتراضا على منعهن من حقهن في التصويت في الانتخابات، واستطاعت أن تكسب حق التصويت في الانتخابات السياسية عام١٩٣٠م. وضغوط اجتماعية والتمييز في العمل وحرمانها من التعليم. انتهج مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية سياسات علمانية ونتيجةً لذلك، ألغى الخلافة الإسلامية وجميع الأنظمة الدينية المرتبطة بالدولة أو أعضائها. سعى جاهدًا لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، ويعتبره كثير من الأتراك أول من منح المرأة حقوقًا سياسية رسميا. وطرد أول برلمانية تركية محجبة، مروة صفا كاواكجي، من قبل الرئيس السابق سليمان ديميريل لإصرارها على المشاركة في المناقشات البرلمانية مرتدية الحجاب . بدأ تأثير الحركات الإسلامية في المجتمع بالظهور واكتساب أهمية في منتصف الثمانينيات. انتقدت الحركات النسوية الإسلامية الحكومات العلمانية وفسادها الأخلاقي ودعت إلى العودة إلى الإسلام. وبدأت المظاهرات تطالب بإدخال الحجاب في المدارس والجامعات ورفع الحظر المفروض على ارتداء الملابس الإسلامية والقوانين الدينية التي سنها أتاتورك. على الرغم من منح المرأة التركية الحق السياسي في التصويت والترشح، منعت الحكومة العلمانية النساء المحجبات من الترشح، ومُنع بعضهن من التصويت في بعض المناطق. وكانت أشهر حالات التمييز السياسي ضد المرأة المحجبة طرد الرئيس السابق سليمان ديميريل، أول نائبة تركية محجبة في البرلمان، مروة صفا كافاكجي، لإصرارها على المشاركة في المناقشات البرلمانية وهي ترتدي الحجاب. وكان هذا من أكبر العقبات التي واجهتها المرأة في الحياة السياسية التركية (علوان، ٢٠١٧).

بعد وفاة تورغوت أوزال وانتخاب رئيس الوزراء سليمان ديميريل رئيسًا، شهدت حكومة الائتلاف DYP–SHP، التي تشكلت بقيادة تانسو تشيلر في ٢٥ حزيران ١٩٩٣م، عودة إلى التركيز على الأسرة القوية في برنامجها الحكومي الخمسين، والذي قرئ في البرلمان في ٣٠ حزيران ١٩٩٣م. وتضمن البرنامج الأحكام التالية المتعلقة بأمن خلال رفع مستوى تعليم المرأة والاستفادة بشكل أكبر من فرص التدريب المهني، سيزداد توظيفها في القطاعات غير الزراعية. بالإضافة الى تحسّين سياسات الحوافز وفرص المرأة في امتلاك مشاريعها الخاصة. كما ستضمن مساهمة القوى العاملة النسائية في الاقتصاد، وستُوضع سياسات جديدة لضمان مشاركة المرأة بفعالية أكبر في آليات صنع القرار للمرأة (Dergisi, 1993, p. 390).لأن تانسو تشيلر هي أول رئيسة وزراء في تركيا، فإن الحكومة التي شكلتها تحمل أهمية خاصة بالنسبة للنساء في هذا الصدد. ومع ذلك، وكما يتضح من التصريحات السابقة، يفتقر برنامج أول رئيسة وزراء إلى أي رؤى أو لوائح أو مقترحات جديدة أو بديلة تتعلق بالمرأة . أعادت حكومة الائتلاف بين حزب الوطن الأم وحزب الشعب الديمقراطي، التي تشكلت بقيادة مسعود يلماز في ٦ آذار ١٩٩٦م، واستمرت في السلطة حتى ٢٨ حزيران ١٩٩٦م، التأكيد على أهمية الأسرة في برنامجها الحكومي الثالث والخمسين، الذي قدِم إلى البرلمان في ٧ آذار ١٩٩٦م. كما تناول البرنامج قضايا كبار السن والمشردين والأطفال المحتاجين إلى الحماية والمعوقين والنساء المهمشات من أسرهن أُشير إلى أن أساس سياسة الخدمات الاجتماعية هو تعزيز الأسرة. وأعقب التركيز على المرأة، إلى جانب جميع هذه الفئات المستضعفة، بند منفصل يتضمن البيانات العامة التالية (Programı, 1996, p. 19).

خلال هذه المدة حاولت الحكومة على التركيز دور المرأة في الأسرة، أعدت المديرية العامة لشؤون المرأة "خطة عمل وطنية" وفقًا لالتزامات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وداخل المديرية نفسها، شُكِّلت لجان بمشاركة منظمات تطوعية للعمل على القضايا الأكثر إشكالية في التعليم والصحة والتوظيف والقانون (Eşitliği, 2017).

وفي البرنامج الحكومي الخامس والخمسين للحكومة الائتلافية المكونة من حزب الوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي وحزب تركيا الديمقراطية، والتي شُكّلت بقيادة مسعود يلماز في ٣٠ حزيران ١٩٩٧م، وقرئت في البرلمان في ٧ تموز ١٩٩٧م، أُضيف بندٌ جديد، وتناولت

فيه قضايا المرأة والأسرة. ونتيجة لذلك، ظل محور الأسرة القوي، الموجود في معظم البرامج الحكومية، حاضرًا في هذا البرنامج الحكومي أيضا. وكما هو الحال مع منع العنف الأسري، ارتبط توسيع نطاق الزواج المدني بتعزيز وحدة الأسرة. (Programı 5. H., 1997, pp. 35-36).

في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في ١٨ نيسان ١٩٩٩م، أدرجت حكومة حزب المجتمع الديمقراطي وحزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم، التي تشكلت في ٢٨ أيار ١٩٩٩م، بقيادة بولنت أجاويد، البيان التالي في برنامجها الحكومي السابع والخمسين، المقدم إلى الجمعية الوطنية الكبرى التركية في ٤ حزيران ١٩٩٩م، بشأن ملابس النساء، والتي أصبحت موضوعاً سياسياً للنقاش في السنوات الاخيرة ، ولا يجوز التدخل في ملابس النساء في حياتهن الخاصة ومع ذلك، ستتخذ التدابير اللازمة، وفقا للأنظمة السارية، لمنع تحول الحجاب إلى رمز سياسي في المؤسسات العامة، استنادًا إلى المبادئ الأساسية للجمهورية . (https://www.tbmm.gov.tr/hukumetler/HP57.htm, 2017).

ثانيا : تأسيس حزب العدالة والتنمية

حزب العدالة والتنمية هو امتداد لحزب الرفاه وحزب الفضيلة وامتداد لأفكار و سياسة نجم الدين أربكان فقد تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الذي صدر قراراً من محكمة الدستور بحله في حزيران ٢٠٠١م، ورأى أردوغان وعبدالله جول الاستقلال بعيداً عن أي حزب ينشأ أربكان أستاذهما ومعلمهما حتى لا يتعرض الحزب للحل المتعسف نظراً لعداء أتباع وأنصار أتاتورك في الجيش والقضاء للإسلام. تشكل الحزب في اب٢٠٠١م بزعامة رجب طيب أردوغان الذي شغل منصب عمدة إسطنبول، ويشكل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل حتى إنه يحرص باستخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ولا يصف نفسه بأنه حزب إسلامي، ويعلن عن احترامه للحريات الدينية والفكرية وأنه حزب منفتح على الجميع ويتبنى سياسة الحوار والتسامح ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية ويؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوربي ويرفض نظام الزعيم الأوحد ويؤمن بالديمقراطية. فاز الحزب في انتخابات عام ٢٠٠٢م وما تلتها من انتخابات بأغلبية مكنته من تشكيل الحكومة والفوز برئاسة الجمهورية، فأصبح رئيس الجمهورية من

الحـزب (عبـدالله جـول) وكـذلك رئـيس الـوزراء رجـب طيـب أردوغـان (الحكـيم، ٢٠١٣، صـفحة ١٧٧).

المحور الثاني

أولا : توجهات حزب العدالة والتنمية للمساواة بين الجنسين

ان سياسة المرأة لحزب العدالة والتنمية Adalet ve Kalkınma Partisi تعكس بشكل واضح هويته المحافظة (Muhafazakar demokrasi)[1]، ومن بين السِمات الأساسيّة البارزة لهذه السياسة تأتي في المقدمة القاعدة التي يمكن تلخيصها في "الاختلاف في الفطرة والمساواة في الفرص". و الدفاع عن عدم مساواة المرأة والرجل، ويتم التعامل بحذر مع المطالب التي تقوم على أساس المساواة بين الجنسين، وعلى الرغم من الإشارة في برنامج الحزب إلى مشاكل النساء في نطاق واسع يشمل التعليم والعنف وجرائم الشرف والفقر وتنظيم المجتمع المدني والمشاركة في السياسة (AK Parti, 2012) . ووضع أهداف لحلها لا يتم تضمين عبارة المساواة بين الجنسين، على الرغم من أن قضايا المرأة تحظى بتغطية واسعة في الوثائق الأساسية والخطاب السياسي، وخاصة في البرنامج الحزبي، إلا أنه لا يوجد منظور نسوي، ويؤكد بعض الباحثين أن الموقف المحافظ لحزب العدالة والتنمية تجاه قضايا المرأة لا ينبع من جذوره الإسلامية بقدر ما ينبع من البنية الذكورية التي تتغلغل تقريباً في جميع التوجهات السياسية في تركيا (Yeğenoğlu, Metin , 2014, pp. 158-182).

وفقًا لقادة الحزب، فإن المرأة والرجل ليسا متساويين بطبيعتهما، كما أن رجب طيب أردوغان، الذي تحدث في القمة الدولية الأولى للمرأة والعدالة التي نظمتها جمعية نسائية قريبة من الحزب (جمعية المرأة والديمقراطية)(Kadın ve Demokrasi Derneği) ، قال إن : "طبيعة المرأة والرجل مختلفة، وما تحتاجه النساء ليس المساواة بل أن يكن متساويات في القيمة"، كما أن نضال النساء من أجل حقوقهن

(١) كانت فكرة المحافظة، كفكر سياسي، موضع جدل ونقد على مدى قرنين من الزمان، لا سيما في أوروبا وأمريكا، بل وفي جميع أنحاء العالم تقريبًا. وعند دراسة جذورها التاريخية، يبدو أن هناك إجماعًا عامًا على أن أركانها الأساسية هي عصر التنوير، والثورة الفرنسية مفاهيم التصنيع وقد نضجت المحافظة من خلال هذه العمليات المهمة، ودافعت عن القيم التاريخية، والمجتمع، والملكية الخاصة، والتقاليد، والدين، والسلطة القائمة، والنظام. في المقابل، قدّمت موقفًا معارضًا للثورات والهندسة الاجتماعية، والفردانية، ونهجًا عقلانيًا بحتًا للمزيد ينظر :(saadet, 2020, p. 7)

في العديد من الدول المتقدمة قد حُصر في أنماط معينة كما أن فهم "نضال النساء من أجل الحقوق يتعثر عند المساواة ويفوت العدالة (BBC. 2021. Erişim tarih, 2021).

تم تعزيز مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في تركيا من خلال تعديلات على المادتين ٤١ و٦٦ من الدستور في عام ٢٠٠١م، والمادتين ١٠ و٩٠ في عام ٢٠٠٤م، في عام ٢٠٠٤م، تمت إضافة الحكم التالي إلى المادة ١٠ من الدستور: "للنساء والرجال حقوق متساوية. والدولة ملزمة بضمان وضع هذه المساواة موضع التنفيذ". هذا الفهم لا يقتصر على مستوى الخطاب فحسب، بل ينعكس أيضًا في الممارسات، هذا هو المثال الأكثر لفتًا للنظر على ذلك، حيث ظهر خلال عملية تحديد اسم اللجنة التي تم تشكيلها في البرلمان التركي في عام ٢٠٠٩م ، بهدف ضمان المساواة بين الجنسين،على الرغم من اعتراضات منظمات النساء، تم تسمية اللجنة باسم لجنة المساواة في الفرص بين المرأة والرجل (Yeğenoğlu, Metin , 2014, p. 160).

أما الجانب الثاني، فيتعلق بالتطورات الدولية عمومًا، وبعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تحديدًا، ويتجلى ذلك جليا في التشريعات التي نفذت خلال أول مدتين له في منصبه، وفي هذا السياق، أدرجت أحكام اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز (Tür, 2013, s. 615). وشاركت تركيا في البرنامج المجتمعي للمساواة بين الجنسين، وهو برنامج السياسة الاجتماعية للاتحاد الأوروبي وبالمثل، أقرّت تعديلات عامي ٢٠٠٤م و٢٠١٠م على المادة(١٠) من الدستور بأن المرأة والرجل يتمتعان بحقوق متساوية، وأن الدولة مُلزمة بضمان تحقيق هذه المساواة، وأنه لا يمكن تفسير التدابير المتخذة لتحقيق هذه الغاية على أنها تتعارض مع مبدأ المساواة (Demirkanoğlu, 2018, s. 153).

وقد أدخلت لوائح يمكن اعتبارها جذرية، وكما أشار باحث التركي بورا :"على الرغم من موقف حزب العدالة والتنمية الثابت من عدم المساواة بين المرأة والرجل، فقد أدخل بعضًا من أكثر التغييرات مساواة في تاريخ الجمهورية، فأدرجت الجرائم الجنسية، التي كانت تعتبر سابقًا جرائم ضد الأسرة والنظام الاجتماعي في قانون العقوبات، ضمن الجرائم ضد الفرد، وأدرج الاغتصاب الزوجي والتحرش الجنسي في القانون، وأصبحت اختبارات العذرية خاضعة لأحكام المحاكم، وألغي منصب رب الأسرة، وعدل نظام الملكية الزوجية لصالح المرأة، وأُدرج مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي في قانون العمل" (Bora, 2012, pp. 58-61)،وأنشئت محاكم الأسرة، ومددت إجازة الأمومة المدفوعة الأجر للنساء العاملات إلى(١٦) أسبوعا، وألغي شرط اعتبار الجريمة لاغية وباطلة إذا تزوجت المرأة المغتصبة من معتديها،

بافتراض أن الزواج لن يلغي الجريمة، وأمرت البلديات التي يزيد عدد سكانها عن (٥٠,٠٠٠)نسمة بفتح ملاجئ للنساء والأطفال (Tür, 2013, s. 615)، تحت عنوان "تعزيز الأسرة"،قدمت مقترحات جديدة إيجابية وهامة، لم تكن مدرجة في برنامج الحزب، تناولت ثلاثة مواضيع منفصلة: إجراء بحوث لتحديد وضع الأسرة ومشاكلها وإنشاء قواعد بيانات؛ وتحديث تنظيم وواجبات المنظمات المعنية بالأسرة؛ وضمان مشاركة الحكومات المحلية في تنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة، كما أضيفت قضيتان مهمتان: تشجيع البث المرئي والمقروء وعبر الإنترنت لحماية بنية الأسرة التركية، وتحسين خدمات رعاية الأطفال في الأسر التي يعمل فيها كلا الزوجين . (Yonca, 2007, pp. 102–103)

بما أن برنامج الحكومة لا يقدم تفصيلاً محددًا أو عامًا لمشاكل المرأة، فيبدو أنه إذا لم تقتصر أولوية الحكومة على مجرد معالجة هذه المشاكل، فكان ينبغي عليها تقديم مقترحات لحل المشاكل التي تواجهها المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إلا أنها تُرفض في خطاب عام، بالنظر إلى جميع الوثائق السياسية التي تمت مناقشتها أعلاه وإجراءات الحزب خلال مدة حكمه، يمكن إجراء التقييمات الموجزة التالية :على الرغم من أن قضية المرأة تحظى باهتمام كبير في برنامج الحزب، إلا أنها لم تُعالج بشكل كافٍ سواء في برنامج الحكومة أو في خطة العمل الطارئة، علاوة على ذلك، يمكن القول إنه لم تُنفذ أي تدابير عملية من شأنها زيادة حضور المرأة أو إحداث فرق ملموس. (Yonca, 2007, p. 104)

ثانيا : الاسرة

يرافق التأكيد حزب العدالة والتنمية على الاختلاف الفطري فهم مجتمع يركز على الأسرة ويعظم الأدوار التقليدية للمرأة داخل الأسرة، وبناء على ذلك، تعكس سياسة المرأة في حزب العدالة والتنمية نهجا يركز على الأسرة مزودا بمراجع إسلامية – محافظة قوية اكد زعيم الحزب المؤسس رجب طيب أردوغان[1] قائلا ؛ "ديننا أعطى المرأة مقامًا، مقام الأم ".أعطى الأم مقامًا آخر و جعلت الجنة تحت

(١) رجب طيب اردوغان : ولد في عام ١٩٥٤ ، والتحق أردوغان بمدرسة بيالي باشا الابتدائية في منطقة قاسم باشا بإسطنبول عام ١٩٦٠ وتخرج منها عام ١٩٦٥. ثم التحق بمدرسة الأئمة والخطباء في منطقة الفاتح كطالب داخلي، وأكمل دراسته عام ١٩٧٣. في ذلك الوقت، كانت مدة الدراسة في؛ مدرسة الأئمة والخطباء سبع سنوات، مقسمة إلى مرحلتين: المرحلة المتوسطة (أربع سنوات)، والمرحلة الثانوية (ثلاث سنوات). في عام ١٩٧١، أُلغيت المرحلة المتوسطة (أربع سنوات) في مدرسة الأئمة والخطباء، ومُددت المرحلة الثانوية (ثلاث سنوات) إلى أربع سنوات للمزيد ينظر الى : (Article, 2023, p. 187)

قدميها، ليس تحت قدمي الاب ، بل تحت قدمي الام، قائلاً إن دور الأمومة لدى النساء مقدس مستمد من المصادر الدينية، وأشار بقوله: "الشخص المؤمن لا يمارس العنف ضد المرأة" ويعالج العنف ضد المرأة وجرائم قتل النساء بالإشارة إلى الدين الاسلامي (BBC. 2021. Erişim tarih، ٢٠٢١)، كما أكد أن العائلة هي حاملة التقاليد والقيم الاجتماعية وهي المؤسسة الأساسية في المجتمع تذكر المرأة مع الأسرة وتُعتبر مع الأسرة في الأدوار التقليدية التي تضطلع بها كأم وزوجة، بالإضافة الى ذلك يتم تقييم المشكلات التي تواجهها النساء وحلها في هذا الاطار (Yeğenoğlu, Metin , 2014, p. 180). في الواقع يتضمن برنامج الحزب العبارات التالية: "النساء ليس فقط لأنهن يشكلن نصف مجتمعنا، ولكن بالأحرى لأنهن هن الأكثر تأثيرًا في تربية الأفراد والأجيال الصحية، فإن معالجة جميع المشكلات المتراكمة نتيجة للإهمال على مر السنين هو موضوع ذو أولوية بالنسبة لحزبنا" ، "لقد تم تكييف فردية المرأة مع أدوار الأم والزوجة في الأسرة"، هذا الوضع لا يشكل عائقًا أمام مشاركة النساء في السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية؛ بل على العكس، فإنه يضع أداء المسؤوليات المتعلقة بالأسرة كشرط أساسي لمشاركة النساء في الحياة العام.

مع دخول القانون المدني التركي الجديد حيز النفاذ، برزت مسألة إنشاء محاكم الأسرة، واعتمد "قانون إنشاء محاكم الأسرة وواجباتها وإجراءات محاكمتها" ودخل حيز النفاذ في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٣م. نصّ هذا القانون على أن تتولى محاكم الأسرة النظر في القضايا والمسائل الناشئة عن قانون الأسرة، وأن يُعيَن قضاة عاملون في القضاء، متزوجون، لديهم أطفال، فوق سن الثلاثين، ويفضل أن يكونوا حاصلين على درجة دراسات عليا في قانون الأسرة للنظر في هذه القضايا. بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بقانون الأسرة، تتولى هذه المحاكم أيضا النظر في القضايا الناشئة عن تطبيق قانون حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة. وقد نفّذ مجلس القضاة والمدعين العامين الإجراء الصادر بموجب القانون رقم ٦٢٨٤ بشأن حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة (Müdürlüğü, 2022, p. 6)

يعترف برنامج الحزب بالأسرة كأساس المجتمع ومصدر التضامن الاجتماعي، ويعلن أن السياسات التي تركز على الأسرة ستكون ذات أولوية، ويتم تشجيع تكوين أسرة من خلال آليات مختلفة، ويتم تنفيذ تدابير وممارسات متعددة الجوانب لحماية الأسرة، وتقديم قروض زواج بدون فوائد مدعومة من الدولة للأزواج المتزوجين لأول مرة والذين يستوفون المعايير المطلوبة، كما يتم تقديم منح لأولئك الذين يفتحون

حساب مهر ويدخرون للزواج، ينعكس التركيز على الأسرة أيضًا في تصميم مجلس الوزراء واسم الوزارة المعنية، بعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١١م، تم إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة والأسرة واستبدالها بوزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، بالإضافة الى ذلك تعتبر المرأة والأسرة أيضًا عاملين مهمين في تطوير مجلس الوزراء، وتنعكس الرابطة التي نشأت بينهما أيضًا في توزيع المهام في مجلس الوزراء، حيث يتم تعيين النساء، اللائي يتم منحهن عددًا محدودًا من المناصب في مجلس الوزراء (AK Parti. AK Parti Programı b. , 2012).

من جهة، يتعهد حزب العدالة والتنمية، بنهج ليبرالي، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإلغاء الأحكام التمييزية ضد المرأة في التشريعات، ودعم منظمات المجتمع المدني النسائية، وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة ، ومن جهة أخرى، ينتهج الحزب منهج محافظ يرتبط بالمشاركة الفعالة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية بشرط عدم إهمال الأدوار والواجبات الأسرية، ويتجلى هذا الشرط بشكل خاص في الحياة العملية، فعلى سبيل المثال، ينص برنامج الحزب على "منع التمييز على أساس الجنس في الحياة العملية، وسيسود مبدأ المساواة في الأجور و ما يلي: "سيتم إدخال تحسينات على الضمان الاجتماعي وظروف العمل للمرأة، مع مراعاة مسؤولياتها تجاه الأطفال والأسرة في حياتها العملية " (AK Parti, 2012).

المحور الثالث

اولا : الحجاب

يُعد نهج حزب العدالة والتنمية المحافظ تجاه المرأة، الذي يرمز إليه الحجاب، بعدًا هامًا في سياسة الحزب، في الواقع، لا يشير برنامج الحزب صراحة إلى قضية الحجاب، وقد شدد منذ تأسيس الحزب على أن قضية الحجاب لن تشكل أولوية سياسية، بل ستحل بالتوافق الاجتماعي، مع ذلك، شكلت قضية الحجاب أولوية لدى القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية، وقد أدى حظر الحجاب، لا سيما في مؤسسات التعليم العالي، إلى انتهاك حقوق مدنية أساسية، مثل الحق في التعليم، لم يقتصر حظر الحجاب على المؤسسات التعليمية، بل طبق أيضًا على الوظائف العامة. باختصار، برزت قضية الحجاب كقضية متعددة الجوانب في القاعدة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية، وقد أثّرت بشكل مباشر أو غير مباشر على سياساته طوال فترة حكمه، في الواقع، (Tür, 2013, s. 614-630).

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في نهاية ٢٠٠٢م، لم يتطرق لمسألة الحجاب في دورته الأولى حتى نهاية ٢٠٠٧م ، لكنه اتخذ موقفاً قوياً عام ٢٠٠٨م بعد تمريره مشروع قانون في البرلمان يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات و مع أن المحكمة الدستورية العليا ألغت قانون البرلمان، إلا ان مجلس التعليم العالي التابع للحكومة وهي الجهة التنفيذية المسؤولة عن التعليم وافقت على ارتداء الحجاب في قاعات الدراسة. ولا يخفى دور أتباع حركة غولن في دعم القرار، حيث كان أردوغان وغولن في تلك المدة يشنان حربا على دوائر الدولة العميقة الداعمة للعلمانية (علي، ٢٠١٨، صفحة ١٤).

وتم تعزيز المشاركة الفعالة والظهور العام للنساء اللواتي يرتدين الحجاب في جميع مجالات المجتمع، ومن أهم هذه المجالات السياسة والجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في الواقع، إن النائبات في البرلمان، اللاتي كان يُنظر إليهن كرموز للحداثة خلال فترة الحزب الواحد، وللطبيعة الديمقراطية للنظام خلال فترات الانقلابات العسكرية، هن حاملات الهوية التي يرمز إليها الحجاب مع حزب العدالة والتنمية . (Yüksel, 2021, p. 108)

أثرت العوامل الوطنية والدولية أيضًا على صياغة سياسات حزب العدالة والتنمية المتعلقة بالمرأة وتطبيق مختلف اللوائح المتعلقة بها، وفي هذا الصدد، تحظى الحركة النسائية المنظمة، التي نشأت منذ ثمانينيات القرن الماضي فصاعدًا، بمكانة خاصة، ورغم تنوعها الأيديولوجي والسياسي، لم تقتصر الحركة النسائية على تشكيل الرأي العام حول قضايا المرأة فحسب، بل بدأت أيضًا في ممارسة نفوذها في الساحة السياسية كجماعة (Sirman, 1989, pp. 1–34). وتناولت الحركة طيفًا واسعًا من القضايا والمطالب، بدءًا من التعليم والتوظيف، وصولًا إلى العنف ضد المرأة والتمييز بين الجنسين، والتمثيل السياسي والمشاركة في الحياة العامة، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى التيار الإسلامي في الحركة النسائية، الذي ركزت أجندته على قضية الحجاب، وقد دعمت شريحة كبيرة من الحركة النسائية الإسلامية تأسيس حزب العدالة والتنمية، وساهمت في مأسسته وتنظيمه، ودافعت عن سياساته، وواصلت هذه الشريحة تجربتها السياسية المنظمة التي اكتسبتها داخل حزب الرفاه، واضطلعت بأدوار بارزة في صفوفه.

ثانيا : مشاركة المرأة السياسية

من أهم إنجازات سياسات حقوق المرأة على مدى الخمسين عاما الماضية الارتقاء بالتدابير اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى المستوى الدولي، وتحويلها إلى نصوص قانونية وسياسية، بفضل قوة الحركة النسائية العالمية ودعم المنظمات الدولية، ولتحقيق هذه الغاية، قامت المنظمات النسائية، سعيًا منها لمنع انتهاكات حقوق المرأة عالميا وتحقيق المساواة بين الجنسين، بصياغة نصوص قانونية معتمدة دوليا، وتوقيعها من قِبل مسؤولي دولها ومؤسساتها السياسية. في عام ١٩٣٥م، كان عدد البرلمانيات ١٨ امرأة، أي ما يعادل ٥.٤٪ من السكان. في عام ٢٠٠٧م، حطم حزب العدالة والتنمية بمفرده الرقم القياسي البالغ ٥.٤٪ في تاريخ الجمهورية بانتخاب ٣١ امرأة للبرلمان منهيًا بذلك ركودًا دام ٧٢ عامًا. في عام ٢٠٠٧م، بلغت نسبة النساء في البرلمان ١.٩٪. وبلغت نسبة النساء اللواتي دخلن البرلمان من قائمة حزب العدالة والتنمية ٦.٥٪.(Çaha, 2014)

يعطي حزب العدالة والتنمية دوراً أكبر للفرع النسائي مقارنة بأحزاب الرؤية الوطنية، يضم الفرع النسائي كمنظمة فرعية للحزب إلى جانب الفرع الشبابي في لائحة الحزب. عند وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي المحافظ عام ٢٠٠٢م ،انتهى هذا النضال وكانت النساء التركيات في انتظار القوانين والسياسات الجديدة التي ستقرها الحكومة الجديدة. تقول رئيسة الفروع النسائية في حزب الرفاه، سيبال أرسلان" :أردوغان هو من أعطى الهوية السياسية للمرأة وحولها من ضحية إلى لاعب قوي في الوسط، وهذا ما كانت المرأة بحاجته حتى تطور من نفسها." تضيف المحامية وعضو اللجنة التنفيذية لحزب العدالة والتنمية أوزيليم زنقينن، في مقابلة سابقة لها مع صحيفة" دايلي صباح"، أن" الرئيس رجب طيب أردوغان أدرك من البداية أهمية وجود المرأة في الوسط السياسي، وذلك لأنه يعتقد أن المرأة هي أساس فعالية القرارات والمصير السياسي في تركيا خلافا مع بقية الأحزاب التي تبدو ظاهريًا أنها داعمة للمرأة ولنشاطها السياسي وفي المقابل لا تجد وجودا لمشاركتها في برامجهم أو انتخاباتهم." وأضافت المحامية زنقين أن:" أي حزب في تركيا يريد أن يصل إلى السلطة، لا بد له أن يكسب أصوات النساء الناخبات ودون ذلك لن يستطيع الوصول إلى السلطة ."تضيف زنقين أن المرأة التركية المحافظة واجهت تحديات كبيرة في مجال السياسة، إلا أن حزب العدالة والتنمية دفعها للمشاركة وللتغيير، إذ إنك تجد عدد كبير من النساء كأعضاء مجالس في البلديات." (علوان، ٢٠١٧).

يعد ضمان المساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرار السياسي اليوم أحد أهم الشروط الاستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين ؛لأنه لا يمكن تحقيق تغييرات مستدامة في المساواة بين الجنسين دون تمثيل النساء لثلث السكان على الأقل في صنع القرار السياسي، نُطلق على هذا "الحد الأدنى الضروري للمساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي". ولذلك، تعتبر الحكومة التركية خطوتها قانونية ،عندما ننظر إلى أبسط البيانات من الدول التي تُظهر مشاركة سياسية متساوية للمرأة اليوم، نرى دولاً تتجاوز هذا الحد وأخرى تفشل في تحقيقه، وللأسف تُعتبر تركيا من بين الدول التي تتعثر وتسقط، دعونا نستعرض بعض النقاط الإحصائية الرئيسية لتسليط الضوء على أهمية المساواة في المشاركة السياسية:

٢- وفقًا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، من حيث المساواة بين الجنسين في المشاركة في القرارات السياسية، اعتبارًا من عام ٢٠٢١م، احتل تركيا المرتبة ١٣٠ من بين ١٨٦ برلمانًا في العالم. (Sancar, 2023, pp. 447-466)

في تركيا، تُعدّ معدلات التمثيل السياسي، التي تُحدّد من خلال الانتخابات الوطنية والمحلية، مؤشرًا مهمًا آخر على قيادة الأحزاب السياسية، ووفقًا لبيانات الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨م، فإنّ نسب تمثيل النساء في البرلمان هي كما يلي:

• حزب الشعب الديمقراطي (HDP): ٤٠٪؛ حزب العدالة والتنمية (AKP): ١٨٪؛ حزب الشعب الجمهوري (CHP): ١٣٪؛ حزب الحركة القومية (MHP): ٨٪؛ وحزب الخير (İYİ): ٦.٧٪.

• في حين تبلغ نسبة تمثيل النساء في البرلمان ١٧٪، فإنّ نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب رئيسات مجالس المحافظات والأقضية في الأحزاب السياسية لا تتجاوز ٢ نسبة النساء في الهيئات الإدارية المركزية للأحزاب السياسية هي كما يلي:

• في اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الشعوب الديمقراطي، ١١ من أصل ٣١ عضوًا هن نساء (٣٥%)؛ وإحدى الرؤساء المشاركين للحزب على جميع المستويات (بما في ذلك مستوى المحافظات والمناطق) هي امرأة.

• في اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الشعب الجمهوري، ٤ من أصل ١٥ عضوًا هن نساء (٢٦%)؛ وفي جمعية الحزب، ٢١ من أصل ٦٠ عضوًا هن نساء (٣٥%).

• في اللجنة التنفيذية المركزية لحزب العدالة والتنمية، ٦ من أصل ٢٥ عضوًا هن نساء (٢٤%)؛ ومن بين ٥١ عضوًا في لجنة الانتخابات المركزية، ١٥ امرأة (٢٩%).

• زعيمة حزب الخير و٥ من أصل ٢٠ عضوًا في مجلس الإدارة العامة هن نساء (٢٥%). عند النظر إلى نسبة النساء في هيئات صنع القرار في الحكومات المحلية المنتخبة، نلاحظ تفاوتًا جنسانيًا أكثر خطورة في تركيا:

• من بين ٦,٠٢ مليون مسؤول منتخب في هيئات صنع القرار حول العالم، هناك ٢,١٨ مليون امرأة، أي ما يعادل (٣٦%.)

• في ٢٠ دولة فقط حول العالم، تُمثل النساء أكثر من ٤٠% من هيئات صنع القرار المحلية، وفي ٢٨ دولة، تتراوح هذه النسبة بين(٣٠%) و(٤٠%)

• في تركيا، تبلغ نسبة النساء بين رؤساء البلديات ٣%، و١١% فقط من أعضاء المجالس البلدية(٨٪). (Sancar, 2023, pp. 446-466)

تُظهر هذه البيانات أن مستوى المشاركة السياسية للمرأة، على المستويين الوطني والمحلي، وكذلك في قيادة الأحزاب السياسية، لا يزال أقل بكثير من المتوسطات العالمية.

الخاتمة

تتعرض المرأة للتمييز الجنسي في كل مجتمع، محصورًا في مجالات الحياة الأبوية في سياق الأسرة والأطفال وإدارة المنزل. وبينما كان يُنظر إلى النساء على أنهن يشاركن في عمليات صنع القرار السياسي في المجتمعات التركية القديمة، كان يُنظر إليهن أيضًا على أنهن عاملات أسريات غير مدفوعات الأجر، مدفوعةً بتغير المشهد الاجتماعي وقرارات السلطة الحاكمة. مهدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية الطريق لنضال المرأة من أجل البقاء. وبدأت المطالبات بالحقوق، التي بدأت أساسًا في أوروبا، بالظهور في الإمبراطورية العثمانية مع مرسوم التنظيمات ، بعد التغلب على مشاكل ظهور المرأة في الحياة الاجتماعية والتعليم والمشاركة في الحياة الاقتصادية، اتجهت المرأة إلى المطالبة بالحقوق السياسية ووجدت لنفسها مكاناً في الحياة الاجتماعية .بدأ في عهد مصطفى كمال اتاتورك واستمر الى وصول حزب العدالة والتنمية الاولوية للأدوار المتنوعة التي تضطلع بها المرأة، مقدما إياها على الأدوار المتصوّرة مسبقا، ومولِيًا حقوقها وحرياتها الأساسية، ومطبقا لوائح تعددية ومتطورة باستمرار تهدف إلى رفع مستوى المعيشة. من الواضح أن حزب العدالة والتنمية يعزز مكانة المرأة في المجتمع التركي باستخدام أدوات مختلفة. لا شك في أنه يجب علينا مواصلة انتقاد جميع الإجراءات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية، لأن ضمان استمرار جميع الإصلاحات المنفَّذة من خلال ابتكار نماذج جديدة في مجالات تتراوح من السياسة والحياة الاسرية إلى مساواة والتعليم والعدالة، هو بلا شك فعال في تمكين المرأة.

المراجع

https://www.tbmm.gov.tr/hukumetler/HP57.htm. (2017, 3 2).

.(Nisan, 2021 ٢٦) .BBC. 2021. Erişim tarih

.Ankara .Başbakanlık Basımevi .(١٩٩٦) .Hükümet Programı üncü ٥٣

.Ankara .Başbakanlık Basımevi .(١٩٩٧) .Hükümet Programı .٥٥

.Adım Adım Kadın-Erkek Eşitliği .(٢٠١٧ ،٤ ٩) .*Çalışma Grubu Adım Adım Kadın-Erkek Eşitliği Kadın Hakları* تم الاسترداد من http://www.turkhukuksitesi.com/showthread.php?t=2740, Adım .

AK Parti, P. (2012). AK Parti Program. Ankara.

.Birikim 283،"Yettiğince AKP ve Kadınlar: Fıtratları" .(٢٠١٢) .Aksu Bora

.Çaha Aydın .(٢٠١٤) .*de Kadın Değişen Türkiye* تم الاسترداد من http://www.dpb.gov.tr/tr-tr/istatistikler/kamu-personeli-istatistikleri adresinden alındı.

.(٢٠١٢) .bolum6/5 AK Parti. AK Parti Programı

Demirkanoğlu, Y. (2018). Türkiye'de Muhafazakâr Sağ ve Kadın. *Bursa: Ekin Basım Yayın Dağıtım*, s. 153.

.Mezhel. Yüksel .(Ekim، ٢٠٢١) ."Ak Parti ve Kadınların Siyasal .*İncelemelerDergisi Akademik* ، صفحة ١٠٨.

Müdürlüğü, K. S. (2022). *ali ve sosyal hizmetler bakanlığı.* nakara.

.Nükhet Sirman .(١٩٨٩) ."Feminism in Turkey: A Short History" .*New Perspectives on Turkey*، ١-٣٤.

Sancar. (2023). Kadın Hakları Siyaseti. *Siyasetin Eril Karakterini Değiştirmek.*, pp. 447-466.

.TBMM Tutanak Dergisi .(١٩٩٣ ،٦ ٣٠) .Dönem 19,Yasama Yılı ٢. ١١٩ .*Birleşim*، صفحة 390.s.

Tür, Ö. -Ç. (2013). M. v. "AKP ve Kadın: Teşkilatlanma içinde, *AKP Kitabı: Bir Dönüşümün Bilançosu, Der. İlhan Uzgel ve Bülent Duru* (s. 614/630). Ankara.

Yeğenoğlu, Metin , C. (2014). AKP ve Toplumsal Cinsiyet Meselesi: Neoliberalizm ve Patriarka Arasında Mekik Dokumak. *Metis Yayınları -İstanbul*, pp. 158-182.

Yonca, A. (2007). KADININ SİYASAL KATILIMI BAĞLAMINDA PARTİLERİN KADIN KOLLARININ SOSYOLOJİK AÇIDAN. MENDERES ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ SOSYOLOJİ ANA BİLİM DALI SOS.

احمد حسن علي. (٢٠١٨). التغييرات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية . *مركز البيان للدراسات والتخطيط*، صفحة ١٤.

اسماء فريد الرجال. (٢٦ تمز، ٢٠٢١). اتفاقية اسطنبول ، مقال بعنوان " لماذا يتعرض نظام اردوغان لانتقادات في ملف حقوق المراة؟". *المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة*.

كتبه نور علوان. (٢٠١٧). تعرف على تاريخ مشاركة المراة في الحياة السياسية. *نون بوست*.

منصور عبد الحكيم. (٢٠١٣). *تركيا من الخلافة الى الحداثة*. سوريا.